

بيروت في ١٩...١٩٥٠

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم،
تحية وبعد،

عملا بأحكام المادة 101 من النظام الداخلي للمجلس النيابي، نتقدم من دولتكم بإقتراح القانون المرفق ربطاً، الرامي إلى إعتقاد هوية تربوية مع رقم مرمرز للتلميذ وللطالب اللبناني ويعرف بقانون " الهوية التربوية" ، متمنين إحالته على اللجنة أو اللجان المختصة لدرسه وإقراره تمهيدا لإحالته على الهيئة العامة لإقراره.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب إدكار طرابلسي
النائب روجي راز
النائب أسعد درغام
إدكار بولس معلوف

إقتراح قانون

يرمي إلى إعتماد هوية تربوية مع رقم مرمز للتلميذ وللطالب اللبناني

ويعرف بقانون

" الهوية التربوية "

المادة الأولى: يكون لكل تلميذ وطالب لبناني هوية تربوية مع رقم مرمز تمنح له عند دخوله الى المدرسة وتلازمه طيلة فترة دراسته في كافة المسارات الاكاديمية و المهنية و الجامعية و يذكر الرقم المرمز على كل الشهادات الرسمية الخاصة بالطالب .

المادة الثانية: تتولى وزارة التربية والتعليم العالي ادارة الهوية التربوية من خلال برنامج معلوماتي يصل من جهة كافة المديریات العامة بالوزارة بالاضافة الى الجامعة اللبنانية و المركز التربوي للبحوث والانماء و من جهة اخرى كافة الوزارات المعنية كالخارجية و الزراعة و المالية و العمل و غيرها و المؤسسات المعنية كالمؤسسة العامة للاستخدام...

المادة الثالثة: تحدد البيانات الواجب إدخالها في الهوية التربوية ، كما آلية حفظ بيانات الهوية و الرقم المرمز ، بناء على تصور تضعه وزارة التربية من خلال المديریات المختصة، و تصدر وفقا للأصول المرعية.

المادة الرابعة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

النائب إدكار طرابلسي



النائب ربهى زاهر



النائب أسعد درغام



إدكار بولس معلون



الأسباب الموجبة لإقتراح القانون الرامي إلى إعتماد هوية تربوية مع رقم مرمز للتلميذ وللطالب اللبناني

ويعرف بقانون " الهوية التربوية "

لما كانت وزارة التربية والتعليم العالي وباقي الوزارات والمؤسسات المعنية بحاجة الى تتبع المسار التعليمي للمتعلّم كان من الضروري إيجاد البطاقة التربوية واعتماد رقم مرمز يختصر مسار المتعلّم ،

ولما كان من شأن هذه البطاقة وهذا الرقم أن يسهلا ترميز وتتبع جميع الشهادات الرسمية التي يحصل عليها المتعلّم في لبنان او خارجه فتعتمد الهوية التربوية ويطبق هذا الرقم المرمز على المعادلات ايضا ،

ولما كان من شأن هذا الرقم أن يسهل من خلال برنامج الكتروني بين الوزارات والمؤسسات المعنية امكانية الولوج للعلامات للمعنيين مع احترام الخصوصية والتحقق من العلامات وصحة الشهادات والمعادلات كما من الممكن وضع users لكل مستفيد ضمن صلاحيته ،

ولما كان من شأن هذا الرقم أن يسهل ضبط الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة والثانوية العامة بفروعها الاربعة بالاضافة الى الشهادات المهنية والتقنية وأن يحول دون ان يتقدم المرشح باكثر من طلب في السنة نفسها لنفس الشهادة كما تسهل ادارة اجراء هذه الامتحانات ،

ولما كان من شأن هذا الرقم ، عند تطبيق القانون ٢٢٠ لجهة امتحانات الاحتياجات الخاصة ، أن يسهل تتبع المتعلّم الذي يعاني من اعاقات او احتياجات في حال اعتمد لبنان مناهج خاصة بهم،

ولما كان اعتماد هذا القانون من شأنه أن يطوّر ويساعد في تحسين الوضع التربوي في لبنان ويضعه في مصاف البلدان السبّاقة والرائدة في هذا المجال،

لذلك،

نتقدم من مجلس النواب الكريم بإقتراح القانون الراهن راجيين مناقشته وإقراره.

ادكار طرابلس

النائب روجح حمار

ادكار بولس بعلروف